

لمى قنوت تعتذر عن المشاركة باللجنة الدستورية وتوضح موقفها

xeber24.org/archives/214821 ²⁴



بروسك حسن - xeber24.net

أعلنت الناشطة السياسية “لمى قنوت” عن أعتذارها للمشاركة في اللجنة الدستورية السورية التي كانت ستشارك فيها ضمن قائمة المجتمع المدني.

ونشرت قنوت أمس الجمعة 25/10/2019 عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي توضيحاً قالت فيه “تلقيت دعوة من مكتب مبعوث الأمم المتحدة لسورية في تاريخ 24/10/2019 للمشاركة في اللجنة الدستورية ضمن مجموعة المجتمع المدني، وقد أبلغتهم اعتذاري وأسبابه كما يلي”:

1- لقد تجاوز تشكيل اللجنة الدستورية الانتقال السياسي وتشكيل هيئة حكم انتقالي وبذلك أصبحت العملية السياسية كمن يضع العربّة أمام الحصان ويتوقعها أن تسير إلى الأمام! ولم يكن هدف السوريين/ات هو كتابة دستور، بل الانتقال من الاستبداد واحتكار السلطة إلى الديمقراطية ودولة المواطنة.

2- إن الدستور يجب أن يصدر عن هيئة منتخبة أو عن هيئة منبثقة عن هيئة منتخبة بطريقة حرة ونزيهة، لكن هذه اللجنة ومنتجها مشكوك في شرعيتها، وأنا لا أقصد شرعية قرارات مجلس الأمن، بل الشرعية الوطنية والتوافق الوطني، وقد لا حظتم أن الكثير من السوريين/ات عبروا/ن عن رفضهم/ن لهذا المسار ولهذه اللجنة.

3- تتضمن كتلة المجتمع المدني أفراداً غير مستقلين/ات كما يفترض أن تكون، وأفراداً لا يملكون/ن المعرفة التي تؤهلهم/ن للخوض في نقاشات نصوص دستورية.

4- إن هذا المسار، سيجذر تعويم الأسد وأجهزته الأمنية، رغم كل ما ارتكبه هذا النظام من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وسيبسط يد أمراء الحرب، و سيغلق الباب أمام العدالة الانتقالية.

5- لم تقم الأمم المتحدة بتحديد سقف زمني لعمل اللجنة الدستورية، وبالتالي هي لعب على الوقت وهدره.

6- إن تحديد نسبة 75% لإقرار نص دستوري قائم على حقوق الإنسان والقانون الدولي يُسقط هذا الحق فيما لو لم يتم التوافق عليه.

7- وختمت أسبابي بطرح السؤال التالي: هل ندركون خطورة ما تقومون به بتشكيل لجنة لكتابة دستور لسورية؟! وأنه إن صدر في هذه المرحلة وضمن هذه التركيبة وتحت سطوة الدول المؤثرة، فإنه سيبقى لعقود طويلة، ولن يتمكن الشعب السوري من تغيير نص دستوري فيه لعقود، كما حصل مع الشعب العراقي في دستور بريمر وكاتفاق الطائف اللبناني، لأن كل مزية ستحققها مجموعة ما و/أو مجموعات ستتدافع عنها ولو على حساب مصلحة سورية والسوريين والسوريات.

واعتذرت العديد من الشخصيات عن الحضور والمشاركة في إعادة صياغة الدستور السوري، حيث رأى الأغلبية بأن الدستور سوف لن يكون متكاملًا لو لم يشارك فيه جميع المكونات وعلى رأسهم الكرد وممثلي الإدارة الذاتية في الشمال السوري.